

عباس يتمسك بحق المقاومة ويؤكد ضرورة حسم موضوع اللاجئين والقدس



المؤتمر، داعياً المؤتمرين إلى جعل هذا التجمع منصة لانطلاق جديدة تعزز النضال لاستكمال مسيرة الحرية والاستقلال، وتقديم رؤية لفتح تعكس فيها الحركة قناعاتها حول طبيعة الدولة التي ناضلت من أجلها.

واعتبر المؤتمر فرصة نادرة لتحويله إلى ورشة عمل حقيقية لمواكبة المستجدات وتحديث فتح بنيتها الداخلية.

واستهل عباس خطابه بمهاجمة حركة حماس على خلفية منعها عناصر فتح في قطاع غزة من السفر للمشاركة في مؤتمر الحركة، ووجه تحية لأبناء فتح في قطاع غزة «الذين منعهم الانقلابيون من التوجه إلى الشق الآخر من الوطن». ووصف عباس اتباع فتح في غزة بالصامدين في وجه «القمع والتعسف».

واتهم الرئيس الفلسطيني حماس باعتقال عدد كبير من عناصر فتح في غزة، لكنه شدد رغم ذلك على أن «الوطن سيبقى موحداً رغم أنف الجميع». وأكد أنه لن يسمح «للغلاميين بأن يواصلوا نهجهم التخريبي الذي يستهدف أساساً ضرب المشروع الوطني الفلسطيني».

وتطرق عباس إلى العلاقة مع حماس منذ البداية، مشيراً إلى أن الراحل ياسر عرفات كان أول من مد يده لمؤسس حركة حماس الشيخ الشهيد أحمد ياسين من أجل الشراكة.

وتطرق عباس إلى خطة خارطة الطريق، مؤكداً تنفيذ السلطة كامل التزاماتها فيما لم تبدأ إسرائيل خطوة واحدة باتجاه تنفيذ الخطة، وكشف عن أشواط قطعت في التفاوض، منها: تثبيتت أن الأرض المحتلة هي غزة والضفة الغربية بما فيها القدس والبحر الميت ونهر الأردن والمناطق المنزوعة السلاح على حدود 67 وبينهما ممر.

وفيما يتعلق باتفاقية أوسلو عام 1993، قال عباس إن إعلان المبادئ الذي توصل إليه عرض على المجلس المركزي وأقر، كما عرض على اللجنة التنفيذية والمركزية للشورة وأقر، وأكد الرئيس الفلسطيني أن أوسلو حققت أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالخلافات الداخلية في فتح إثر تصريحات أمين سر الحركة فاروق القدومي واتهامه عباس والنائب محمد دحلان بالتورط في اغتيال عرفات، فقد أعلن الرئيس الفلسطيني أن السلطة الفلسطينية ستواصل البحث والتحري لمعرفة أسباب وفاة عرفات، ورفض ما وصفه بالمتاجرة بدم عرفات قائلاً إن هذا «عيب ويجب أن يتوقف».

وخصص عباس الجزء الأكبر من كلمته لتمجيد عرفات والقادة التاريخيين للحركة ساردا تاريخ انطلاق الرصاصة الأولى لفتح في الأول من يناير/كانون الثاني 1965، وأبرز مآثر عرفات ودوره الكبير في انطلاق الثورة الفلسطينية.

كما أكد التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، منتهما جهات فلسطينية لم يسماها بمحاولة تخريبها.

واعترف أبو مازن بارتكاب حركة فتح أخطاء أبعدها عن الجماهير، إضافة إلى ضعف الانضباط التنظيمي، مما أدى إلى خسارتها للانتخابات التشريعية وقطاع غزة.

ووجه كلامه إلى أعضاء مؤتمر فتح قائلاً إن الشعب يترقب نتائج هذا

تمسك الرئيس الفلسطيني محمود عباس بحق المقاومة التي تكفلها الشرعية الدولية إلى جانب خيار السلام بافتتاح مؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في مدينة بيت لحم بالضفة الغربية. وأعلن في كلمة مطولة رفضه المتاجرة بدم الرئيس الراحل ياسر عرفات، كما هاجم بشدة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على خلفية منعها كوادر فتح بقطاع غزة من السفر للمشاركة في المؤتمر.

وقال عباس إن اعتماد خيار السلام والتفاوض وفق الشرعية الدولية لا يعني وقوف فتح والسلطة عاجزين أمام ما وصفها بالانتهاكات المدمرة لعلمية السلام، وأكد الاحتفاظ «بحقنا الأصيل في المقاومة المشروعة التي يكفلها القانون الدولي، لكنه أكد أن حق المقاومة يرتبط باجماع الوطن وتحديد أساليبه الملائمة ووقته المناسب، رافضاً الانجرار إلى ما يمكن أن يسيء إلى صمود ونضال فتح، على حد قوله».

وضرب عباس -القائد العام لحركة فتح- مثالا على المقاومة بما يحدث من مسيرات سلمية في بلدة بلعين أمام الجدار الفاصل وسقوط جرحى من المحتجين. وفي السياق ذاته أكد عباس رفضه لكل أشكال الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

وبخصوص العلاقة مع إسرائيل، قال أبو مازن إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يحاول حرف أنظار العالم من خلال اقتراح تسهيلات اقتصادية كبديل عن الحقوق السياسية.

وأضاف أن الهدف الوطني الأسمى هو الاستقلال وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، مؤكداً أن السلطة لن توقع على أي اتفاق حتى يتم «تبييض» السجون الإسرائيلية جميعاً، مشيراً إلى أن ست قضايا يجب حسمها مع إسرائيل على رأسها اللاجئون والقدس والمستوطنات والحدود والمياه والأمن.

بعد تصريحات أثارت جدلاً واسعاً في لبنان مخاوف من أن تكون التشكيكية الحكومية المرتقبة الضحية الأولى لمواقف جنبلاط



أعلن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط أن موقعه السياسي الجديد سيكون إلى جانب رئيس الجمهورية وأنه لن ينضم إلى المعارضة.

وقال جنبلاط الذي فجر مفاجأة قبل يومين حين أعلن أنه لن يبقى في قوى الرابع عشر من آذار وإن نوابه

وزراءه سيصوتون في البرلمان والحكومة وفق الظروف.

وأضاف في تصريحات صحفية أن موقفه ينبغي أن لا يغيّر الصيغة التي اتفق عليها لتأليف الحكومة.

واستقطب الموقف الأخير لجنبلاط الاهتمام السياسي في لبنان، لما يحمله من إمكان تبدل في صورة التحالفات السياسية، إذا ما انسحبت كتلته من تحالف 14 آذار الذي يمتلك الأكرزية البرلمانية الحالية.

ويخشى أن تكون التشكيكية الحكومية الضحية الأولى لمواقف جنبلاط، الذي برر موقفه الأخير بأنه ينطلق من وضع الطائفة الدرزية التي ينتمي إليها ووضع الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يترأسه.

وكان جنبلاط صرح الأحد الفائت أن تحالفه مع الرابع عشر من آذار «كان بحكم الضرورة الموضوعية، ولا يمكن أن يستمر».

ووزراءه سيصوتون في البرلمان والحكومة وفق الظروف.

وأضاف في تصريحات صحفية أن موقفه ينبغي أن لا يغيّر الصيغة التي اتفق عليها لتأليف الحكومة.

واستقطب الموقف الأخير لجنبلاط الاهتمام السياسي في لبنان، لما يحمله من إمكان تبدل في صورة التحالفات السياسية، إذا ما انسحبت كتلته من تحالف 14 آذار الذي يمتلك الأكرزية البرلمانية الحالية.

ويخشى أن تكون التشكيكية الحكومية الضحية الأولى لمواقف جنبلاط، الذي برر موقفه الأخير بأنه ينطلق من وضع الطائفة الدرزية التي ينتمي إليها ووضع الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يترأسه.

وكان جنبلاط صرح الأحد الفائت أن تحالفه مع الرابع عشر من آذار «كان بحكم الضرورة الموضوعية، ولا يمكن أن يستمر».

الاقتصاد العالمي لا يستطيع تحمل زيادة أكبر في أسعار النفط



حذر كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية فتيح بيروول من أن الاقتصاد العالمي لا يستطيع تحمل زيادة أكبر في أسعار النفط.

ونقلت صحيفة (فايننشال تايمز) البريطانية في موقعها الإلكتروني الثلاثاء عن بيروول قوله إن صعود أسعار النفط وبقائها فوق مستوى (70) دولاراً للبرميل يمكن أن يحول دون تعافي الاقتصاد العالمي الذي يمر بمرحلة ركود.

وقال بيروول - حول عودة سعر برميل الخام الأميركي إلى مستوى (70) دولاراً - إنه «في حال زادت الأسعار عن هذا الحد فقد تتسبب في إبطاء وخنق الانتعاش الاقتصادي».

وأكد المسؤول في وكالة الطاقة أن ارتفاع أسعار الخام يلحق ضرراً بالدول الأقل نمواً على غرار الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وقال إن تمويل هذه الدول لوارداتها النفطية على أساس أسعار مرتفعة سيتقل كاهلها بالديون مثلما حصل لها في السنوات القليلة الماضية.

وأضاف فتيح بيروول (فايننشال تايمز): أن صعوبات أكبر ستعرض الاقتصاد الدولي خلال السنوات القليلة المقبلة في حال استمر ضعف الاستثمارات في قطاع النفط.

وأشار إلى إن طلب الصين - ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم - على النفط سيكون من العوامل الأساسية المحددة للأسعار، مرجحاً أن تضيق الفجوة بين العرض والطلب على المستوى العالمي في حين بدأت دول أخرى تحقق نمواً اقتصادياً في 2011 و2012.

بعد تصديق الكنيست على قانون جديد أراضي فلسطين للبيع.. وأملاك فلسطيني (48) في مزاد علني



صادق الكنيست الإسرائيلي يوم الاثنين الماضي على قانون جديد يسمح بخصخصة واسعة النطاق لما يعرف بـ«أراضي الدولة»، ويمكن «الصندوق القومي لإسرائيل» من شراء أراضي اللاجئين الفلسطينيين ومن ثم بيعها لليهود.

وينص القانون الجديد الذي طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو على بنود كثيرة منها خصخصة الأملاك والأراضي غير الزراعية، بما فيها المناطق السكنية والمناطق الصناعية والتجارية، على أن تقتصر هذه على (4%) من الأراضي في المرحلة الأولى.

وبموجب القانون الجديد الذي صودق عليه بأغلبية كبيرة ستقوم ما تعرف بـ«دائرة أراضي إسرائيل» ببيع عشرات آلاف الدونمات للصندوق القومي الإسرائيلي الذي يمتلك مساحات أرض

واسعة باسم الشعب اليهودي في العالم، وتقضي ضمناً برفض بيعها أو تأجيرها للعرب.

وأثار القانون غضب منظمات بيئية وعدته فرصة للمستثمرين للسيطرة على «أملاك الدولة»، حيث سيغير الواقع القائم المتمثل في أن (94%) من الأراضي هي «أراضي دولة» يجري تأجيرها لفترات طويلة (49 أو 99 عاماً)، في حين أن البقية أراض خاصة، (3%) منها لمواطنين عرب و(3%) لمواطنين يهود.

كما أثار القانون أيضاً حفيظة فلسطينيي الداخل الذين حاولت فعاليتهم السياسية والأهلية إحباطه بضغط سياسي ومسارات قضائية لاعتباره التقافاً عنصرياً على حقوقهم المدنية كمواطنين، ويكرس ضائقتهم السكنية والاقتصادية ويحول دون استرجاع أراضيهم المصادرة (1.2 مليون دونم) التي لم تستخدم «لصالح العام»، علاوة على كونه نهياً للأملاك اللاجئيين الفلسطينيين.